إهداء من د/ فجدى شهاب
إلى مكتبة الدراسات القانونية
٩٧٤١٨ - ٢٠٠

جامعة الإسكندرية
كليـــة الحقـــوق
الدراسات العليا

جامعة فاروس بالاسكندرية
PUA
Library
D
Pharos University in Alexandria

حجية أحكام القضاء الدستوري وآثارها

رسالة مقدمة لنيل
درجة الدكتوراه فى الحقوق

إعـــداد

المستشار حمدان حسن فهمي

P.U.A. Library
Library D
Faculty of : Law
Serial No : 237
Classification : 343

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد رفعت عبد الوهاب
أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور محمود سامي جمال الدين
أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة الإسكندرية

٢٠٠٦

CamScanner

ونقسم هذه الدراسة إلى أربعة أبواب، نقدم لها بفصل تمهيدى نعرض فيه لمبدأ تدرج التشريعات ومقتضاه، وذلك باعتبار أن مبدأ تدرج التشريعات هو عماد الرقابة على دستورية التشريعات .

وفى الباب الأول نعرض لتطور الرقابة على دستورية التشريعات بالقدر اللازم لبيان إرتباط العلة من قيام هذه الرقابة والنتيجة المبتغاه منها، وهى إهدار التشريع المخالف للدستور ومحو كافة آثاره. كما نعرض فى

CamScanner

هذا الباب للاختصاصات الأخرى للقضاء الدستورى، وهى اختصاصه بالفصل فى تنازع الاختصاص القضائى، وتنازع تنفيذ الأحكام القضائية النهائية، وتفسير النصوص التشريعية، التى تتمثل فى القوانين الصادرة عن البرلمان والقرارات بقوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية، وذلك كتقدمة لازمة لبحث حجية وآثار الأحكام والقرارات الصادرة فى هذه المسائل .

وفى الباب الثانى نعرض لحجية الأحكام الصادرة عن القضاء الدستورى، فنتناول طبيعتها لبيان صدق اعتبارها أحكاماً قضائية بالمفهوم الصحيح فى ضوء معايير تمييز العمل القضائى، سواء من الناحية الشكلية أو الموضوعية .

ثم نعرض لأقسام الأحكام الصادرة عن القضاء الدستورى من حيث انتمائها للتقسيمات المختلفة للأحكام القضائية. ونعرج بعد ذلك لحجية الأحكام القضائية بصفة عامة، ولحجية الأحكام الصادرة فى دعوى الإلغاء بصفة خاصة، لبيان مدى اعتبار رقابة الدستورية قضاء إلغاء، وصولاً إلى إيضاح مدى حجية أحكام القضاء الدستورى فى ضوء محل الدعوى الدستورية، ومحل النزاع فى دعاوى تنازع الاختصاص القضائى، أو تناقض الأحكام القضائية النهائية، أو منازعات التنفيذ. وأيضاً فى ضوء النتيجة التى تنتهى إليها جهة القضاء الدستورى فى كل من هذه الدعاوى .

ونتناول فى الباب الثالث مسألة تنفيذ أحكام القضاء الدستورى، فنعرض لنفاذ هذه الأحكام منذ صدورها، ونشر الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وقرارات تفسير النصوص التشريعية فى الجريدة الرسمية. كما نعرض لتفسير الأحكام الصادرة عن القضاء الدستورى،

CamScanner

باعتبار أن فهمها على الوجه الصحيح مفترض أولى لتنفيذها. كما نتناول دور مختلف السلطات بالدولة فى تنفيذها. وكذلك منازعات التنفيذ المتعلقة بها .

وفى الباب الرابع ندرس آثار الأحكام الصادرة عن القضاء الدستورى. فنعرض لموقف المشرع الدستورى والعادى من هذه المسألة ذات الشأن العظيم، سواء لدى قيام المحكمة العليا، أو بعد إنشاء المحكمة الدستورية العليا قبل وبعد تعديل المادة ٤٩ من قانونها بمقتضى القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ وآراء الفقهاء فى هذه المسألة، وما جرت به الأقضية فيما يتعلق به .

ثم نعكف إثر ذلك على دراسة الأثر الرجعى لأحكام القضاء الدستورى لدى مباشرته الرقابة على دستورية التشريعات، ومداه، فى ظل العهود والتشريعات سالفة الذكر.

ونتبع ذلك بدراسة حجية وآثار القرار الصادر عن المحكمة الدستورية العليا عند مباشرتها الرقابة السابقة على دستورية القانون المنظم لانتخاب رئيس الجمهورية فى ضوء التعديل الدستورى الذى ورد على المادة ٧٦ من الدستور بموجب الاستفتاء الذى أجرى بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٥ .

وبعد ذلك نستعرض آثار الأحكام والقرارات الصادرة عن القضاء الدستورى فى غير الدعاوى الدستورية، أى فى دعاوى تنازع الاختصاص القضائى وتنازع تنفيذ الأحكام القضائية النهائية، وطلبات تفسير النصوص التشريعية.

ونعقب ذلك كله بخاتمة نعرض فيها لمختصر النتائج التى يسفر عنها هذا البحث، وللتوصيات التى نراها – فى ضوء مـــا ورد بـــه – محققـــة للغرض من قيام الرقابة على دستورية التشريعات على وجه أكمل .

والحمد لله أولاً وآخراً ..

CamScanner